السياسة الاستعمارية الفرنسية بمنطقة البيّض دائرة جيري فيل (1845- 1962).

French colonial policy in the El-Bayadh region Gerry city District (1845-1962)

داودي الأعرج.
- المركز الجامعي نور بشير؛ البيّض (الجزائر).
- البريد الإلكتروني: *l.daoudi@cu-elbayadh.dz*

تاريخ الإرسال: 2024/02/21؛ تاريخ القبول:2024/06/03؛ تاريخ النشر:2024/06/15.

الملخص:

فرنسا لم تتوقف عند سقوط مدينة الجزائر، بل إن مخططاتها وأهدافها الاستعمارية، كانت تتخطى ذلك إلى فرض الاحتلال على كامل التراب الجزائري. وفي سياق تحقيق هذا الهدف، حاولت اكتشاف المناطق الجنوبية، ومنها منطقة البيّض، وحين تمكنت من السيطرة عليها، بعد تعرضها لمقاومة عنيفة من قبل قبائل المنطقة، سارعت إلى تنفيذ سياسات متنوعة لا إنسانية، تعبر عن وحشية فرنسا الاستعمارية.

وقد تنوعت هذه السياسة من قتل وإبادة جماعية، وتهجير ونفي لعائلات بأكملها، ومحاولات تهجير بعض القبائل وفقا لمخطط استعماري يرمي إلى القضاء على الثورة، وإنهاء أي خطر أمني يهدد استقرار الإدارة الاستعمارية والمعمرين بالمنطقة، وهذا من أجل نهب

خيراتها. والأمر الأكثر خطورة، اتضح من مساعي الاحتلال الفرنسي تغيير هوية المنطقة برمتها، والسعي لتحقيق مشروعه الاستيطاني وتنصير سكان المنطقة، واستغلالهم كعبيد في أعمال السخرة.

الكلمات المفتاحية: جيري فيل؛ الإبادة؛ النفي؛ الاستيطان؛ المحتشدات.

Abstract:

This policy varied from killing and genocide, to the displacement and exile of entire families, and attempts to displace some tribes according to a colonial plan aimed at eliminating the revolution and ending any security threat that threatened the stability of the colonial administration and the colonizers in the region, and this in order to plunder its resources. What is more dangerous is that it became clear from the French occupations efforts to change the identity of the entire region, and seek to achieve its settlement project and christianize the region's population, and exploit them as slaves in forced labor.

This Policy varied from killing and génocide, to the displacement and exile of entire families, and attempts to displace somme tribes according to a colonial plan aimed at élimination the révolution and ending any Security thread the stability of the colonial administration and the colonizers in the region, and this in order to plunder its resources.

Keywords: jerry city; Extermination; Displacement; Negation; Settlement.

مقدمة:

تمكن الجيش الفرنسي من احتلال مدينة الجزائر، وبعد سيطرته على المناطق التلية، وجه أنظاره إلى المناطق الداخلية والجنوبية، حيث أقدم على إرسال بعثات استكشافية إلى مناطق الجنوب الوهراني، ومنها هذه المنطقة؛ فلما أقدم الجيش الفرنسي على دخولها، واجه مقاومة عنيفة من قبل القبائل، مثل قبائل اغواط كسال، وقبائل درافة

الشراقة والغرابة بزعامة أولاد سيدي الشيخ، إلا أنه في نهاية المطاف استطاع احتلالها. وقد اهتم بالمنطقة لامتيازها بموقع استراتيجي باعتبارها حلقة وصل بين التل والصحراء، وممر عبور من الشمال إلى الجنوب، فضلا عن مواردها الاقتصادية كالحلفاء، والموارد المائية والثروة الحيوانية. وفي السياق ذاته، تنوعت أهداف وسياسة الاحتلال في المنطقة، والتي سعت من ورائها فرنسا إلى تنفيذ أجندة ومشاريع استعمارية.

يثير موضوعنا إشكالية تتمحور حول واقع السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، وانعكاساتها على المنطقة. وللإجابة عليها، نطرح عدة تساؤلات فرعية تمن في:

ما هي أنواع السياسة الاستعمارية التي نفذها الجيش الفرنسي بالمنطقة؟ فيم تكمن نوايا المحتل الفرنسي من مشروع الاستيطان الأوربي وفرنسة معالم المنطقة؟ لماذا أطلق الاحتلال الفرنسي مشروع الاستيطان الأهلي؟ ما هي انعكاسات ذلك على سكان المنطقة؟ ما هي السياسة التي نفذها الاستعمار الفرنسي ضد الثوار وسكان المنطقة من أجل القضاء على الثورة التحريرية المباركة؟

وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج السردي الوصفي، وذلك بسرد الأخبار ووصف الوقائع والأحداث، التي عاشها سكان المنطقة في ظل التشريعات الفرنسية، وتحت وقع السياسة الاستعمارية التي تنوعت وتعددت من حيث الأساليب والوسائل القمعية، كما تطلب البحث المنهج التحليلي، وذلك بتحليل ما ورد من آراء وأخبار في النصوص التاريخية، والخروج بنتائج تتعلق بحقيقة السياسة الاستعمارية التي نفذتها الإدارة الفرنسية بالمنطقة.

تهدف الدراسة إلى كشف حقيقة السياسة التي انتهجها المحتل الفرنسي، ومعاناة سكان المنطقة، ونسعى في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأساليب والوسائل القمعية، التي نفذها الاستعمار الفرنسي ضد سكان المنطقة كالإبادة، والتهجير القسري، والنفي، والسجن، والتعذيب، والنهب والسلب، ومصادرة الممتلكات.
- التعرف على مشروع الاستيطان الأوربي والأهلي بالمنطقة
- كشف محاولات الإدارة الاستعمارية تغيير الهوية العربية والإسلامية للمنطقة
- كشف جوانب من السياسة المعتمدة ضد الثوار والسكان لعزل الثورة التحريرية المباركة عن حاضنتها الاجتماعية

تجدر الإشارة إلى أن مخطط البحث يتناول احتلال المنطقة وتنفيذ المشروع الاستيطاني، ثم يتطرق إلى التشريعات العقارية، لما لها من خطورة على أملاك السكان، وتغيير طابع المنطقة، ثم يتناول مختلف أنواع السياسة، التي نفذت من قبل الجيش الفرنسي والمكتب العربي بأوامر صادرة من الإدارة الاستعمارية، كما تناول مخطط البحث جوانب من السياسة التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في القضاء على الثورة التحريرية المباركة.

1- الاحتلال ومشروع الاستيطان الأوربي:

احتلال مدينة الجزائر وفرض السيطرة على مناطق التل، شجع فرنسا على توجيه رحلات استكشافية تجاه مناطق الجنوب الوهراني، وذلك من أجل ضبط الطرق والمسالك ووضع الخرائط، وجمع المعلومات الوافية عن المدن والبلدات والقبائل، رغبة في احتلال الصحراء، والتحكم في التجارة، والتوغل في إفريقيا. وتعد منطقة (البيض) (ينظر الملحق رقم: 1) من هذه المناطق، التي جذبت اهتمام المستعمر الفرنسي، بسبب موقعها الاستراتيجي وتنوع ثرواتها. وفي هذا الصدد، نطرح الأسئلة التالية:

كيف استطاعت فرنسا احتلال المنطقة؟ ما هي الجهود التي بذلتها الإدارة الاستعمارية لإنجاح المشروع الاستيطاني؟ كيف نشأت مدينة جيري فيل (البيض)؟ هل كان لهذه المنطقة أهمية لدى الاحتلال الفرنسي في اكتشاف الصحراء وضبط المسالك والطرق بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب الوهراني؟

تعتبر المنطقة إحدى أهم المناطق، التي توغلت فيها الرحلات الاستكشافية، حيث دخلها إيجان دوماس (*Eugene Daumas*) ما بين سنتي 1843-1845، واجتاز جبل كسال وتفحص جميع نواحي المنطقة، فزار ستيتن، وبوعلام، وبريزينة، والغاسول، والشلالة الظهرانية والقبلية، وبوسمغون، وارباوات. وقد ذكر أن قبائل اغواط كسال يتكونون من أربعة أجزاء. الأول: أولاد مومن، وشيخهم عبد الله ابن قوراري، وهؤلاء يودعون حبوبهم في بلدة الغاسول. الثاني: الرزيقات، شيخهم ابن خالد ولد الدين، يودعون حبوبهم في بلدة الغاسول. الثالث: أولاد عمران، شيخهم بن تونة، يودعون حبوبهم في بلدتي المشرية وستيتن.

الرابع: أولاد عيسى، يودعون حبوبهم في بلدة بريزينة (Eugene Daumas, 1845: 211, 222).

وفي هذا الصدد، ذكر عدد بيوت بعض البلدات، وأحاط بكل ما يتعلق بالقبائل من حيث القوة والمال، ومن ذلك ما أفاد به من أن بلدة بريزينة تتكون من 50 بيت، يمارس أهلها نفس الصناعة الحرفية التي تمارس من قبل سكان قصور الصحراء، وشيخ البلدة هو محمد بن قدور، كما أفاد بأن أولاد سيدي الشيخ قبيلة عظيمة، الأكثر ثراءً بين القبائل، وسبب ثرائهم سيطرتهم على محجر الجص، وكذلك بالنسبة إلى قبيلة سيدي الحاج الدين، التي تسكن في قصر يضم 15 أو 16 بيت، تخضع لقبيلة أولاد سيدي الشيخ. أما قبائل اغواط كسال، هم الأكثر ثراءً في المنطقة، بفضل كثرة ما يملكون من الإبل والغنم (Eugene Daumas, 1845: 211, 222).

وقد توجهت الجيوش الفرنسية لاحتلال المنطقة، وذلك بعد أن جمعت المعلومات وعرفت الطرق والمسالك، حيث واجهت مقاومة عنيفة، ففي 4 أبريل 1845، توجهت حملة عسكرية من مدينة معسكر بقيادة الجنرال جيري (*Géry*)، كانت تتكون من ثلاثة فرق، تضم 2000 من المشاة، و150 من الفرسان، وتمكن الجيش الفرنسي من إخضاع قبائل دراقة، وعكرمة، وأولاد عبد الكريم، وتمكن من الوصول إلى ستيتن في 24 أبريل 1845، ثم استولى على الغاسول وبريزينة، فهدم الأسوار، وخرب القصور والبيوت، وسلب خيرات وأرزاق السكان. وفي 2 ماي 1845، وقعت معركة الشريعة التي واجه فيها الجيش الفرنسي المتوغل في المنطقة، كل من قبائل دراقة، وأولاد زياد، ورزاينة، وذوي منيع، وأولاد جرير، واجتمعت هذه القبائل بقيادة أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة، والتي بلغ عددها 500 فارس و450 راجل، إلا أن المعركة انتهت

لصالح الجيش الفرنسي، الأمر الذي شجعه للاستلاء على المنطقة بالكامل (محمد بن الطيب، 2013: 266، 267).

وفي 21 أبريل 1847، قاد الجنرال كافينياك (*Kavinyat*) حملة عسكرية على مدن وقرى بالجنوب الوهراني، منها بلدتي بوسمغون والشلالة، خلفت دمارا وخرابا لحق ببيوت وأملاك السكان؛ فلما حقق الاحتلال النصر، أقدم الجنرال رونو (*Renault*) على الاجتماع مع جلول بن محمد زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراقة، ومحمد بن الطيب زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابة ببلدة ارباوات في أبريل 1847، حيث قدم لهما الجنرال الفرنسي هدية، وثمن خضوعهما للاستسلام والطاعة. وقد أقدم قادة الجيش الفرنسي على إنشاء قاعدة عسكرية ببلدة الخيثر في شمال المنطقة، التي ضمت فرقتين عسكريتين، تكمن مهمتها في مراقبة تحرك قبائل المنطقة، وثوار المناطق المجاورة (محمد بن الطيب، 2013: 270، 276).

وفيما يخص مشروع الاستيطان، لما استطاع الجنرال جيري (*Géry*) فرض الاحتلال على المنطقة، أصدر الجنرال بليسييه (*Plessier*) خلال الحملة العسكرية التي قادها في نوفمبر 1852، قرارا يقضي ببناء مستوطنة، وأشرف بنفسه على اختيار مكان إنشائها. وفي بادئ الأمر كلف الجنرال سقرتان (*Segratain*) ببناء المدينة، حيث جلب هذا الأخير العتاد ومواد البناء وجميع المستلزمات من مدينة سعيدة، رغم الصعوبات التي واجهته في نقل العتاد، وقد استفاد من إرشادات فرقة الهندسة، وكذلك من حضور فرقة التنقيب. تجدر الإشارة إلى أن المدينة في بادئ الأمر حملت اسم "ليني فيل" نسبة إلى العقيد دليني (*Delini*) مدير الشؤون العربية للمقاطعة، الذي حضر الاجتماع وتدشين

بناء المدينة. ثم بعد ذلك أمر الجنرال بليسييه (*Plessier*) أن يطلق عليها اسم "جيري فيل" نسبة إلى الجنرال جيري (*Géry*)، الذي احتل المنطقة. وحسب الرواية فإن الجيش الفرنسي أقام المدينة على أنقاض قصر قديم مهجور، كان يحتوي على بعض الحجارة والقرميد، وهو الذي كان يعرف عند سكان المنطقة باسم البيّض (فاطمة حباش، 2014: 138، 139، 140).

وقد اشتهرت عند العامة باسم مدينة البيّض نسبة إلى واديها الأبيض، أو أن ضفتي الواد تكسوها التربة البيضاء. وحسب هؤلاء أن المدينة استرجعت اسمها الأصلي بعد الاستقلال (ناصري محمد، 1987: 5). لا بد من الإشارة إلى أن الرواية الرسمية الفرنسية تعطي صورة واضحة عن نشأة وتأسيس المدينة، وهذا ما أكده الرحالة فكتور كولونيو (*Victor colonieu*)، الذي زار المنطقة وتنقل من جيري فيل إلى ورقلة، وذكر أن المدينة أنشئت حديثا سنة 1852، عندما استقرت القوات الفرنسية بالمنطقة (Victor Colonieu, 1863: 169, 171). وقد أوكلت مهمة إعمار المدينة إلى المكتب العربي، الذي أنشأ البيوت والحمامات والكنيسة للمستوطنين، والفندق للوكلاء والتجار، وغيرها من أعمال العمارة، كما أشرف أيضا على حفر الآبار ومد القنوات، واستغلال ماء الينابيع والأودية في الزراعة. تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية استغلت مقومات وخيرات المنطقة كالتجارة ووفرة الحلفاء، والموارد المائية، والثروة الحيوانية في استقطاب المهاجرين الأوربيين وتوطينهم في المدينة المستحدثة (فاطمة حباش، 2013: 256، 258).

الأمر المثير للاهتمام، ما صرح به النائب الفرنسي ألكسي دو طوكفيل أمام مجلس النواب سنة 1833، من أهمية شق الطرق وتهيئة

البنية التحتية، لتوطين الوافدين الأوربيين، حيث أكد على أهمية المكتب العربي ودوره الفعال في نجاح سياسة الاستيطان، وذلك بقوله:" لم تكن أي مؤسسة أفيد بسيطرتنا في أفريقيا حتى الآن، من المكاتب العربية ولا زالت" (ألكسي دو طوكفيل، 2008: 122، 123). لا بد من الإشارة إلى أن الضابط دوكولمب لويس (*De Colomb Louis*) انتدب للشؤون العربية بالمدينة، وفي 31 يناير 1854 عيّن رئيسا على المكتب العربي بمدينة جيري فيل (البيض)، ثم تمت ترقيته في منصب القائد الأعلى على المدينة (فاطمة حباش، 2014: 154). وما يلفت النظر، مدى وعي الثوار إلى خطورة المكتب العربي، وما يبذله من جهود في سبيل نجاح الاستيطان بالمنطقة، وذلك حين أقدموا على قتل أحد ضباط قادة المكتب العربي نواحي بلدة بريزينة في أبريل 1881، وشكل هذا الحادث تهديدا خطيرا على مصالح فرنسا بالمنطقة، ونظرا لخطورة الوضع اهتم الإعلام الفرنسي بهذه الحادثة (Eug. Lébert, 1881 : 4)، وأيضا من أسباب قتل الضابط ويمبرينر (*Weimbrenner*) محاولة القبض على أحد أتباع الشيخ بوعمامة (محمد بن الطيب، 2013: 214).

الجدير بالذكر، إقدام الإدارة الاستعمارية على إنشاء عدة مشاريع لتهيئة البنية التحتية، وفك العزلة عن المستوطنين الأوربيين، ومن ذلك تعبيد الطريق الرابط بين مدينتي سعيدة وجيري فيل (البيض)، الذي انطلقت به الأشغال سنة 1856، إلا أنها توقفت سنة 1858 بسبب صعوبة الأرض خاصة وجود الشط بشمال المنطقة، بالإضافة إلى نقص الغلاف المالي، والخطر الذي واجه الاحتلال بفضل ثورة أولاد سيدي الشيخ؛ فلما استطاع الاحتلال تذليل هذه الصعوبات استأنف العمل به سنة 1868، حيث خصص غلافا ماليا لإتمام المشروع، قدر بحوالي 20 ألف فرنك،

منها 16 ألف فرنك خصصت لدفع أجور الجند العاملين في تعبيد الطريق، كما أن الإدارة الاستعمارية أنجزت مشروع التلغراف بعد سنة 1860 (فاطمة حباش، 2013: 246، 247).

وفي سنة 1879 تأسست لجنة السكك الحديدية الصحراوية، التي خصصت ثلاثة مليون فرنك ذهبي لدعم ثلاثة بعثات علمية، مهمتها دراسة وإنشاء السكك الحديدية لربط الشمال بالصحراء، منها بعثة المهندس بويان (*Boyan*)، التي أقدمت على رسم خط السكك الذي ينطلق من وهران إلى توات، إلا أن البعثة توقفت عند مغرار بجبال القصور، حيث أمر رئيس البعثة بجمع المعلومات اللازمة لإتمام المشروع. وكان المهندس بويان (*Boyan*) قد أشرف على مخطط يضم ثلاثة خطوط للسكك الحديدية. الخط الأول من تيارت إلى المدية، والخط الثاني من سعيدة إلى رأس الماء والمشرية، والخط الثالث من المشرية إلى مغرار والوتيد. وفي أكتوبر 1905 تم تدشين الخط الحديدي بين بني ونيف وبشار. وقد تنوعت الدوافع من إنشاء مشروع سكك القطارات، حيث تمثل بعضها في محاولة تسهيل تنقل القوات العسكرية نحو الجنوب الوهراني من أجل القضاء على المقاومة، وربط المراكز الاستيطانية والأراضي المستعمرة ببعضها، واستغلال ثروات الصحراء كالمعادن، وذلك في إقليمي ڤورارة وتوات (عميراوي احميدة وآخرون، 2009: 79، 80، 81، 82)، بالإضافة إلى سعي الإدارة الفرنسية من أجل السيطرة على المسالك والأسواق التجارية، وذلك بوضع حد للقوافل التجارية، التي كانت تتحكم فيها مناطق الجنوب الوهراني، منها منطقة البيض، والبيوض، والمشرية، وعين الصفراء، وذلك إلى غاية إقليم توات (محمد صالح حوثية، 2007: 62، 472).

تجدر الإشارة إلى أن خط السكك الحديدية المذكور عَبَر شمال المنطقة، حيث أنشئت محطة قطار، كان هدفها نقل الحلفاء والثروة الحيوانية وغيرها من ثروات المنطقة إلى الموانئ بالشمال (فاطمة حباش، 1014: 247). بالإمكان القول، أن استغلال هذه المحطة في استنزاف موارد المنطقة، كان سببا في إنشاء الإدارة الاستعمارية مستوطنة صغيرة خدمة لمصالها الاقتصادية، سكنها عدد محدود وضئيل من المستوطنين، بالإضافة إلى بعض الأفراد من عرش دراقة الغرابة، وقد اتخذ الاحتلال قرارا يقضي بتوطين هذا العرش في هذه البلدة، التي حملت اسم بوقطب، ويندرج هذا التوطين ضمن سياسة الاستيطان الأهلي. الجدير بالذكر، أن ضعف وتيرة الاستيطان الأوربي بمدينة جيري فيل (البيض) مقارنة بتيارت وسعيدة، دفع الإدارة الاستعمارية إلى تكليف المكتب العربي بمهمة توطين القبائل المجاورة بالمدينة فيما يعرف بالاستيطان الأهلي، وبالتالي توفير اليد العاملة خدمة لمصالح فرنسا والمستوطنين (فاطمة حباش، 1014: 256، 258)، كما استغلوا في أعمال السخرة خاصة بعد اندلاع الثورات كثورة الشيخ بوعمامة (أحمد الشقراني الراشدي، 2013: 23).

يبدو أن الإدارة الاستعمارية أرادت تنصيب باشا آغا على مدينة جيري فيل (البيض)، وخليفة على المنطقة برمتها، وذلك وفق نفس النهج الذي سارت عليه في جميع المناطق التي احتلتها، بالإضافة إلى تعيين القواد على القبائل والقضاة من سكان المنطقة. وهذا ليتسنى لها خلق نظاما أهليا مواليا لها، يحفظ الأمن والاستقرار خدمة لمصالحها، وحماية للمستوطنين والجيش الفرنسي. يمكننا القول، أن الإدارة الاستعمارية بالفعل انتهجت هذه السياسة، حين أقدمت على تعيين سي

حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ خليفة على المنطقة. وقد كلفته السلطة الفرنسية بالقضاء على الاضطرابات، ومنها ثورة محمد بن عبد الله في ورقلة، لأنها تندرج ضمن منطقة نفوذه (Victor Colonieu, 1863: 169, 170).

وكان الحاكم العام قد أصدر القرار الذي نص على تعيين سي حمزة في منصب خليفة يوم 23 أبريل 1850. وما يثير الاستغراب، أن هذه السياسة نجحت إلى حد كبير، حيث تمكنت الإدارة الاستعمارية من استغلال أولاد سيدي الشيخ، حين منحت منصب الخليفة إلى زعيمهم سي حمزة، حيث استطاعت القضاء على جميع القلاقل والاضطرابات، وفرضت الأمن والاستقرار لصالحها، وفتحت أبواب الصحراء أمامها، واستفادت من اشتراك أولاد سيدي الشيخ في حملتها العسكرية على الأغواط بتاريخ 4 ديسمبر 1852(فاطمة حباش، 2014: 144).

إن المتتبع للأحداث يلاحظ أن إقدام الجيش الفرنسي على إنشاء مدينة جيري فيل (البيض)، جاء في سياق الحملة العسكرية، التي شارك فيها أولاد سيدي الشيخ لإخضاع منطقة الأغواط وما جاورها. ويبدو أن بناء مدينة جيري فيل (البيض) في بادئ الأمر، كان لدواعي أمنية، كقاعدة عسكرية لمراقبة منطقة الأغواط وما جاورها، وكذلك قبائل المنطقة الرافضة للوجود الفرنسي.

ولا نستغرب إذ أن الإدارة الاستعمارية استمرت على هذا النهج، وأقدمت على تعيين سليمان بن قدور آغا على مدينة جيري فيل (البيض) في 4 أبريل 1869، وذلك مكافأة له لإقدامه على تنفيذ هجوم على معسكر أولاد سيدي الشيخ الشراقة ومن معهم من القبائل، الذين كانوا مجتمعين في موضع يقال له المُرَّة بوادي كير نواحي عين ماضي في 5 فيفري 1869، وذلك لمواجهة جيش الاحتلال، وسبب هذه الخيانة

يعود إلى الخلاف الذي وقع بين أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة. وقد أقدمت الإدارة الاستعمارية أيضا على تعيين الدين بن حمزة برتبة باشا آغا لمدينة جيري فيل (البيض)، وذلك بموجب معاهدة بريزينة المنعقدة بتاريخ 20 ماي 1883 (محمد بن الطيب، 2013: 210، 211، 213)، بالإضافة إلى إقدام الاحتلال على تعيين 18 من القواد على رأس قبائل المنطقة، وتعيين القضاة كالقاضي الذي عينته على قبائل اغواط كسال(الحاج الجيلالي العطافي، 2006: 90).

الآن نعود للحديث عن أهمية المنطقة لدى المحتل الفرنسي في اكتشاف مناطق الجنوب الوهراني واحتلالها، حيث أوكلت مهمة اكتشاف مناطق الصحراء إلى الكولونيل دوكولومب (*Decolombe*) حاكم دائرة جيري فيل (البيض) للقيام برحلة استكشافية إلى قصور الجنوب الغربي الجزائري (فاطمة الزهراء ب، وبوبكر ف، 2020: 12)، حيث استفادت الرحلة الاستكشافية التي انطلقت من مدينة جيري فيل (البيض) من مساعدة حمزة ولد بوبكر زعيم أولاد سيدي الشيخ، وكذلك من بعض الشعانبة، وذلك في يناير 1857، وكانت وجهة الرحلة إلى قصور تيكورارين، وتوات، وتيديكلت، حيث استغرقت الرحلة ما يقارب خمسة وعشرين يوما (محمد صالح حوثية، 2007: 433).

بالإمكان القول، أن النصوص مستفيضة فيما يتعلق باستمرار المقاومة ورفض الاستسلام للاحتلال الفرنسي، الذي كان دوما يسعى إلى إخضاع المنطقة وإنهاء الثورات، ففي 15 أوت 1850 سعى قادة الاحتلال إلى التفاوض مع قبائل المنطقة وعلى رأسهم حمزة بن بوبكر زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراقة، وقد وعدوه خلال المفاوضات بمنحه منصب خليفة على أولاد سيدي الشيخ الشراقة وجميع قبائل المنطقة،

لكن شيوخ وأعيان القبائل رفضوا ذلك؛ فلما رأى إصرارهم على موقفهم، أظهر للاحتلال الفرنسي قبول المفاوضات، ولكنه في الخفاء بدأ الإعداد للحرب، إلا أن الجنرال بليسييه (*Plessier*) لم ينخدع بهذه الحيلة، وأمر باحتجازه مدة سبعة أشهر، ثم أخذه ضمن حملته على أولاد نائل والأرباع وحميان، وأمر بتعيينه في منصب خليفة على المنطقة، كما منحه الوالي العام الفرنسي وسام جوقة الشرف في 9 فيفري 1854 (محمد بن الطيب، 2013: 203، 204).

وفي يناير 1860، استدرج إلى مدينة الجزائر، حيث سجن وخلع من منصب الخليفة، وصودرت جميع ممتلكاته والعقارات التي كان يملكها، وترجح بعض الروايات اغتياله بالسم في 21 أوت 1861؛ فلما توفي خلفه ابنه أبو بكر بن حمزة، الذي حافظ على الولاء لفرنسا، إلا أنه هو الآخر توفي في 22 يوليو 1862، وخلفه أخوه سليمان بن حمزة، الذي بدأ الإعداد وحشد القبائل لإعلان الجهاد ضد الوجود الفرنسي بالمنطقة، حيث تمكن من جمع 7500 فارس و1200 مقاتل، واندلعت معركة عوينة بوبكر، التي تكبد فيها المحتل الفرنسي خسائر فادحة، وقتل فيها الكولونيل بوبريطر (*Beaupretre*) على يد سليمان بن حمزة، الذي سقط شهيدا بعد ذلك مباشرة على يد خادم الكولونيل في 8 أبريل 1864؛ فلما سقط شهيدا خلفه أخوه محمد بن حمزة على قيادة الثورة، ففي 26 أبريل 1864 خاض معركة ابن حطاب ضد الجنرال مارتينو (*Martineau*)، ثم معركة ستيتن في 13 ماي 1864 ضد الجنرال دليني (*Déligny*) . وفي 30 سبتمر 1864، وقعت معركة البيضا ضد الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال جوليفي (*Jolivet*)، التي تكبد فيها الاستعمار خسائر فادحة بشريا وماديا. هذا بغض النظر عن المعارك التي خاضوها

في مناطق أخرى كفرندة، والهجوم الذي نفذوه ضد المستوطنين في تاسلة وسيدي علي بن أيوب، وقد استشهد محمد بن حمزة متأثرا بجراحه إثر معركة قارة سيدي الشيخ يوم 22 فيفري 1865(محمد بن الطيب، 2013: 204، 205، 206).

لما استشهد خلفه أخوه أحمد بن حمزة، الذي خاض رفقة عمه علي بن أبي بكر ثلاثة معارك ضد الجيش الفرنسي بقيادة الكولونيل دوكولومب (*Decolombe*)، وهي معركة ارباوات في 1 أبريل 1865، ومعركة وادي الديغم في 6 أبريل 1865، ومعركة الشلالة في 8 أبريل 1865، ولم يكتف بذلك بل نفذا هجوما على المعسكر الفرنسي في ابن حطاب يوم 16 مارس 1866، وحقق انتصارا ساحقا، حيث لم ينج إلاَ الكولونيل دوكولومب (*Decolombe*) رفقة عدد من حراسه، الذي فرَّ إلى مدينة جيري فيل (البيض). الأمر الذي أثار قلق وخوف قادة الاحتلال الفرنسي على وجودهم بالمنطقة، وتهديد مشاريعهم الاستعمارية، حين انضم سليمان بن قدور أحد أبرز أعيان أولاد سيدي الشيخ الغرابة بأتباعه إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ الشراقة، وقبائل المنطقة في جهادهم؛ فلما تم هذا التحالف اشتدت المعارك، نذكر منها معركة البكاكرة والمغاولية بموضع يقال له النبش أواخر شهر مارس 1867، وكذلك معركة عسلة والشلالة الظهرانية والقبلية وبوسمغون في 1 أبريل 1867، وبسبب انسحاب سليمان بن قدور والعديد من القبائل، وأمام الجفاف وقلة الأقوات اضطر للانسحاب تجاه تافيلالت بالجنوب الغربي، حيث أصيب بالطاعون وتوفي في أكتوبر 1868(محمد بن الطيب، 2013: 206، 207، 208، 209).

وقد تمكن قدور بن حمزة، الذي خلفه من إنشاء تحالف ثلاثي، جمع أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة ومن معهم من القبائل مع الزاوية التجانية بعين ماضي في يناير 1869، حيث اشتبك جيش المقاومة الموحد مع جيش الاحتلال بمعركة أم الدبداب أو القارة الغشوة في 10 فيفري 1869، التي تكبدوا فيها خسائر فادحة، إلا أن قبائل المقاومة عوضوا ذلك بالنصر في معركة ماقورة يوم 17 أبريل 1871. تجدر الإشارة إلى أن السلطة الاستعمارية، حين شعرت بخطورة الوضع وظهرت بوادر فقدانها للمنطقة، لجأت إلى سياسة فرق تسد وزرع الفتنة، والتي نجحت في ذلك حين هاجم أولاد سيدي الشيخ الغرابة أولاد سيدي الشيخ الشراقة، انتقاما لإغارة نفذها هؤلاء، مما أدى إلى مقتل أكثر من 150 فارسا. وبعد مدة من الضعف استسلمت قبائل المنطقة، وعلى رأسهم أولاد سيدي الشيخ من خلال توقيع معاهدة بريزينة في 20 ماي 1883، إلا أن العديد من القبائل لم تعترف بالوجود الفرنسي، وسياسة الاستيطان، وفرض سياسة الأمر الواقع، وانخرطت قبائل الطرا في وأولاد زياد مباشرة في ثورة الشيخ بوعمامة، وذلك منذ اندلاعها سنة 1881(محمد بن الطيب، 2013: 211، 212، 213، 214).

وكان الخطر محدقا بالإدارة الاستعمارية والمعمرين في المنطقة خلال ثورة الشيخ بوعمامة، مما دفع الحاكم العام بالجزائر إلى التصريح يوم 3 أبريل 1881، بأن السلطة الاستعمارية تمكنت من استعادت الاتصالات بالمنطقة، وتشغيل خط التلغراف، والتمكن من فرض الأمن والاستقرار (Louis Henrique, 1881 : 4)، لكن سرعان ما جاء الرد من الثوار، حين أقدموا على قتل الضابط ويمبرينر (*Weimbrenner*) نواحي بريزينة في 22 أبريل 1881، ووقوع معركة مولاق شمال الشلالة

في 19 ماي 1881، التي انتهت بانتصار الشيخ بوعمامة رغم الخسائر الفادحة (محمد بن الطيب، 2013: 214، 215).

وقد تجلى انتقام الجيش الفرنسي من خلال اضطهاد سكان المنطقة، ونبش ضريح سيدي الشيخ ونقله إلى مدينة جيري فيل (البيض) (أحمد الشقراني، 2013: 24). يمكن القول، أن المنطقة شكلت تحديا أمنيا خطيرا على عاتق الدولة الفرنسية، وكادت تنسف مشاريعها الاستعمارية وفي مقدمتها الاستيطان، حيث أنها لم تستطع وضع حد لسلسلة الثورات المتواصلة، بل إنها فشلت في وقف عمليات الاغتيال والقتل، التي طالت المعمرين والموظفين الفرنسيين. وقد شهد شمال المنطقة في 2 جوان 1881، مقتل العميد برينجارد (*Bringard*) و6 من رفاقه في الطريق ما بين توسمولين وعين العراك، وكان هذا العميد مسؤولا على خط التلغراف الرابط بين جيري فيل(البيض) وفرندة (Eug. Lébert, 1881 : 4).

خلاصة القول، رغم تمكن الجيش الفرنسي من احتلال المنطقة، وإقدام الإدارة الاستعمارية على إنشاء قاعدة عسكرية والمكتب العربي، وبناء مدينة استيطانية، وتوطين المهاجرين الأوربيين، إلا أنها لم تهنأ أبدا بالاستقرار والأمن طيلة النصف الثاني من القرن 19م، وذلك حين تكبدت خسائر فادحة من حيث عدد الضباط والجنود وكذلك العتاد، وتمكنت المقاومة الشعبية بالمنطقة من تعطيل المشاريع الاستعمارية في الكثير من المرات.

2- التشريعات العقارية خلال فترة احتلال المنطقة:

تزامن الاحتلال الفرنسي للجزائر مع سن قوانين تشرع مصادرة أملاك الجزائريين، وتوزع الأرض على المعمرين. وقد صدرت بالتدريج

وفق مراحل توطين الأوربيين، في سياق مخطط استيطاني خبيث، نَظَّر له أعلام الفكر الاستعماري الفرنسي، ومن هؤلاء نذكر ألكسي دو طوكفيل (*alexis de tocqueville*). يعد دو طوكفيل أحد أبرز النواب الفرنسيين خلال فترة احتلال الجزائر ومحاولات فرنسا التوسع في الشمال واكتشاف الجنوب. وفي نظرنا نعتبره منظر السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا عامة والجزائر خاصة، الذي ارتكز فكره الاستعماري على تهجير الجزائريين ومصادرة أملاكهم، وفي المقابل تشجيع الهجرة الأوربية إلى الجزائر وتوفير كافة الإمكانيات واستخدام جميع الأساليب والوسائل لإنجاح المشروع الاستيطاني، الذي في نظره يخدم مصالح الاحتلال (ألكسي دو طوكفيل، 2008: 129-132).

والآن نعرض عددا من القرارات والمراسيم التي صدرت ضمن التشريعات العقارية الفرنسية، التي كانت عامة شملت كل منطقة وناحية من التراب الجزائري، ونخص هنا تلك التي صدرت خلال فترة اكتشاف الرحلات الفرنسية للمنطقة واحتلالها، وهي على النحو الآتي:

صدور قرار في سنة 1843، نص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة. أما المرسوم الصادر في 1 أكتوبر 1844، قد تضمن 116 مادة مقسمة على سبعة أبواب، وهو يقضي بتسوية المعاملات العقارية في مدة لا تتجاوز سنتين، وذلك ابتداءً من تاريخ صدور القرار. وقد نص المرسوم على أن القانون الفرنسي، هو الجهة المخولة بالنظر في النزاع بين المستوطنين والجزائريين، ويسمح بنزع ملكية الجزائريين، إذا تطلب ذلك بحجة المصلحة العامة، ولا يعوض إلا من كان يملك سندا عقاريا، بالإضافة إلى أن المرسوم تضمن قرارا يقضي بمصادرة الأراضي البور

وأراضي الرعي، كما نص على إنشاء المدن والقرى والمراكز الاستيطانية والقواعد العسكرية (رفاف شهرزاد، 2020: 750، 751).

وفي السياق ذاته، كان القرار الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845، يقضي مرة أخرى بمصادرة أراضي القبائل الثائرة، كما أنه نص على مصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة، إذا أقدم الأهالي على دعم القبائل الثائرة، أو ارتكاب أعمال عدائية ضد القبائل الموالية للإدارة الفرنسية أو ضد مصالح فرنسا، وكل ثائر ترك أملاكه والتحق بالثورة (عدة بن داهة، 2015: 195، 196). وفي 12 جويلية 1846، صدر القرار، الذي نص على مراقبة جميع الممتلكات، حيث أن الأملاك التي ليس لها سند أو عقد تم مصادرتها وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية. تجدر الإشارة إلى أن فحص وثائق الملكية، تتم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار، حيث يتقدم المعني بتسليم عقد الملكية إلى مدير المالية عن دائرة الجزائر، وفي المناطق الأخرى، تقدم عقود الملكية إلى قابض الدومين، وينظر فيها مجلس النزاعات (رفاف شهرزاد، 2020: 191-194).

وفي 16 جوان 1851، صدر القرار الذي يقضي بمصادرة أراضي الغابات والأحراش وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية، واعتبر رفض الخضوع بمثابة العصيان، وبموجب القرار تفرض عقوبات على هذه القبائل، وتوكل مهمة تنفيذه إلى الجيش الفرنسي. وفي 22 أبريل 1863، صدر القرار المشيخي الذي نص على تقنين أراضي القبائل، لكنه كان يرمي إلى تمزيق الوحدة القبلية، وهذا بخلق الملكية الفردية، وتحويل القبيلة إلى جماعات ودواوير (رفاف شهرزاد، 2020: 753، 754).

رغم أن المصادر التاريخية لا تسعفنا بالمعلومات عن أثر هذه السياسة بالمنطقة، إلا أننا نعثر على بعض المعلومات المقتضبة في هذا

الشأن، ومن ذلك ما ذكرناه سابقا، والمتمثل في إقامة قاعدة عسكرية، وإنشاء مدينة جيري فيل كمستوطنة لاستقطاب الوافدين الأوربيين، ثم بعد ذلك اضطرت الإدارة الفرنسية إلى توطين سكان المنطقة فيما يعرف بالاستيطان الأهلي (فاطمة حباش، 2014: 138، 139، 247). وقد شهدنا ما وقع في يناير 1860، حين استدرجت الإدارة الفرنسية حمزة بن أبي بكر زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراقة إلى مدينة الجزائر، حيث أمرت بسجنه ومصادرة جميع ممتلكاته، وكذلك جميع العقارات التي كان يملكها، بالإضافة إلى خلعه من منصب الخليفة(محمد بن الطيب، 2013: 204، 205، 206). وفي نظرنا هذا لا يعدو سوى نموذجا عن تطبيق سياسة التشريعات العقارية العقابية، التي مارسها المحتل الفرنسي ضد زعماء وأعيان المنطقة وسكانها.

3- سياسة التهجير والإبادة:

سعى الاحتلال الفرنسي إلى تحقيق مشاريع استعمارية، اتخذها أهدافا أساسية كحفظ أمن الجيش الفرنسي والمعمرين، وفرنسة المنطقة ومحو هويتها العربية والإسلامية، ونهب ثرواتها، ولهذا انتهج سياسة متنوعة تجاه سكان المنطقة، منها سياسة التهجير والقتل الجماعي.

وقد تنوعت الأساليب القمعية التي اعتمدتها فرنسا، رغبة منها في إخضاع الجزائريين أو دفعهم إلى الهجرة، ومن ذلك استخدام العنف والقتل الجماعي والإرهاب ومصادرة الأملاك، لتتحول حياتهم إلى مأساة وخوف، بالإضافة إلى انتشار المجاعة والفقر والبؤس (الفضيل الورتلاني، 2009: 391). تجدر الإشارة إلى أن سكان منطقة البيض واجهوا نفس السياسة التي شملت جميع جهات الجزائر دون استثناء، حيث استغل

المحتل الفرنسي الثورات التي قامت بالمنطقة، أو تلك التي شاركوا فيها كثورة أولاد سيدي الشيخ وثورة الشيخ بوعمامة، ولجأ إلى العقاب الجماعي من إبادة، وسلب الممتلكات، وحرق الأشجار وإتلاف الواحات والمزارع، مما يرجح أن السياسة القمعية تسببت في هجرة العديد من العائلات. ولا بد أن نشير إلى إقدام الإدارة الاستعمارية على استغلال السكان في أعمال السخرة، وقد شهد عدد من أعلام الجزائر الموالين للإدارة الفرنسية على جوانب من هذه السياسة، أمثال أحمد الشقراني الراشدي (أحمد الشقراني، 2013: 24).

يجدر بنا القول، أن السياسة المتبعة ليست غريبة عن ممارسات المستعمر الفرنسي، الذي استمدها من كبار منظري السياسة الاستعمارية، أمثال ألكسي دو طوكفيل، الذي طالب الحكومة الفرنسية بإخضاع الجزائريين ولو بانتهاج سياسة الأرض المحروقة، حتى لو أدى ذلك إلى هجرتهم عن قراهم، حيث عبّر عن ذلك بدعوته إلى إمكانية اعتماد سياسة حرق المزارع والبساتين والغلال ونهب المطامير. الأمر المثير للاهتمام، أن دو طوكفيل أقدم على فضح ممارسات جنرالات وضباط وجنود الاحتلال، وتقديم شهادات على أعمال قمعية ووحشية مارسها هؤلاء من خلال جرائم القتل الجماعي والإبادة (ألكسي دو طوكفيل، 2008: 47، 48).

رغم شح الأخبار المتوفرة بين يدينا المتعلقة بتهجير ونفي سكان المنطقة، إلا أننا عثرنا على بعض المعلومات المقتضبة في هذا الشأن. تجدر الإشارة هنا إلى بعض الروايات التي أشارت إلى اضطرار العديد من العائلات خاصة من أولاد سيدي الشيخ للهجرة إلى المغرب وليبيا وشمال مالي، وذلك بسبب الضرر والخوف الذي أصابهم، حين أقدم الجيش

الفرنسي على حرق النخيل وإتلاف المزارع وتخريب القرى(محمد بن الطيب، 2013: 176، 177). الجدير بالذكر، أن الكولونيل ميسيات (*Messiat*) اتخذ قرارا يقضي بتهجير قبائل الطرايف من مضاربهم بالمنطقة إلى الشمال سنة 1859، بسبب مخاوف السلطات الاستعمارية من مبايعة هذه القبائل السلطان المغربي وإعلان الثورة، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك (محمد بن الطيب، 2013: 271-275). أما فيما يتعلق بمسألة النفي، لجأ الاحتلال إلى نفي القوار ليس فقط عن منطقتهم، بل تم نفيهم خارج الجزائر، وخير مثال على ذلك، الشاعر محمد بلخير الذي نفي إلى كالفي بجزيرة كورسكا، ووافته المنية سنة 1898، وذلك بعد بضع سنوات من عودته من منفاه. ويعد أحد مشاهير أعلام المنطقة، والقادة البارزين في ثورة الشيخ بوعمامة (بلعيدي ف، وبوتدارة خ، 2019: 34).

لا بد من الإشارة إلى أن الاستعمار الفرنسي سعى إلى إقامة المحتشدات، وذلك بهدف عزل الثورة التحريرية عن محيطها الاجتماعي، والسيطرة على سكان المنطقة وإرهابهم؛ فلما فشلت هذه السياسة لجأ المحتل الفرنسي إلى سياسة التهجير القسري، حيث أقدم على تهجير سكان مدينة جيري فيل (البيض) والدواوير فيما بينهم، وذلك على النحو الآتي:

أولاد عمران تم تهجيرهم إلى بلدة الغاسول.

عرش القراريج تم تهجيرهم إلى بلدة الكاف الأحمر.

أولاد سيدي يحي بن صفية تم تهجيرهم إلى بلدة عين العراك.

أولاد عيسى تم تهجيرهم إلى بلدة ارباوات(خلف الجيلالي، 1988: 27).

وقد ارتكب الجيش الفرنسي جرائم إبادة، وكان أحيانا يلجأ إلى القتل الجماعي من أجل إحلال المعمرين محل السكان الأصليين،

حيث بقيت هذه الجرائم محفوظة في ذاكرة الجزائريين عامة وسكان المنطقة خاصة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل شمل اعتراف جنرالات فرنسا في مذكراتهم عن مسؤولية ارتكاب مجازر وإبادة خلال فترة وجودهم بالجزائر، ابتداءً من المارشال بيجو (*Peugeot*) إلى غاية الجنرال بيجار (*Biggar*) والجنرال ماسو (*Maso*) والجنرال بول أوساريس (*Paul Osares*)(سعيد بزيان، 2005: 18، 56، 95، 104).

يبدو أن فضائع الجرائم المرتكبة دفعت بعض الباحثين الفرنسيين والغربيين إلى تسليط الضوء على هذه السياسة، التي لم تكن أعمالا فردية، بل سياسة رسمية انتهجتها فرنسا تجاه الجزائريين في جميع المناطق من التراب الجزائري دون استثناء، بما في ذلك منطقة جيري فيل (البيض). تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الباحثة رفائيل يرانش (*Branche Rafael*)، التي توصلت بناءً على وقائع القتل الجماعي ومذكرات الجنرالات والجنود، أن الجيش الفرنسي كان يلجأ إلى القتل انتقاما من الهزائم والإهانة التي مني بها على يدي الثوار (سعيد بزيان، 2005: 17)، وتتجلى هذه الحقيقة من خلال رواية أحد مجاهدي المنطقة، الذي كان شاهدا على تصفية مجموعة من المجاهدين، الذين كانوا بالسجن دون محاكمة، وذلك انتقاما لمقتل رئيس بلدية جيري فيل (البيض) (أحمد قادري، 2018: 154).

4- سياسة التبشير الديني:

يعد التبشير الديني أحد أهم السياسات الاستعمارية المتبعة في الجزائر، حيث وقع تنسيق بين القادة السياسيين والعسكريين وبين المبشرين، والهدف المنشود تنصير الشعب الجزائري، ليتحول من رافض للوجود الفرنسي الكافر إلى حاضن للجيش الفرنسي والمستوطنين، بما

تملي عليه أخوة الدين، التي ترجو الإدارة الفرنسية تحقيقها. فكيف تمكن رجال الدين المبشرين من دخول المنطقة؟ ما هي الأساليب التي اعتمدوها لنشر الديانة المسيحية في أوساط السكان بالمنطقة؟

وقد شجع المبشرين النجاح الذي حققوه في المناطق التلية من إنشاء مراكز تبشيرية، واحتضان الأطفال اليتامى والمشرين بسبب الإبادة والقتل الجماعي، والتهجير والتجويع، الذي مارسه جنرالات الاحتلال الفرنسي، ووجهوا أنظارهم تجاه الجنوب الوهراني، وكانت لهم محاولات كثيرة ومتكررة لتنصير سكان هذه المناطق، أمثال: جيرهارد رولفس (*Rohlfs Gerhard*) المتوفى سنة 1896، والكاردينال شارل لا فيجري (*Lavigerie Charles*) المتوفى في نوفمبر 1892، الذي أنشأ جمعية الآباء والأخوات البيض، بالإضافة إلى إنشائه العديد من المراكز التبشيرية بالجنوب الجزائري، وكذلك الكاردينال شرل دو فوكو (*Foucauld de Charles*) الذي توفى في ديسمبر 1916، ويعد من الذين اهتموا بنشر المسيحية في الجنوب الوهراني (نصر الدين سعيدوني، 2013: 242-244؛ خديجة بقطاش، د ت: 115). وقد صرح هذا الأخير بضرورة أن تسير حركة التبشير جنبا لجنب مع الاحتلال ونشر الحضارة الفرنسية حسب زعمه (محمد الأمين بلغيث، 2007: 52).

وما يهمنا أن رجال الدين المبشرين سعوا إلى نشر المسيحية بين سكان مدينة جيري فيل (البيض) والبلدات الموجودة بالمنطقة، حيث دعم الجيش الفرنسي حركة التنصير، وسعى إلى جلب المبشرين وتأمين حركتهم بالمنطقة ضمن مشروع واضح المعالم، يجمع بين الاحتلال والاستيطان والتنصير. وفي هذا السياق، يبرز دور الجيش الفرنسي والإدارة الاستعمارية في نشر التنصير بالمنطقة، حيث أسندت إلى الرائد

كولونيو (*Colonien*) والملازم بيران (*Burin*) من دائرة جيري فيل (البيض)، مهمة تأمين الطريق وحماية القوافل، التي تعبر من مدينة سعيدة إلى مدينة جيري فيل (البيض) وبلدة أولاد سيدي الشيخ، وذلك سنة 1860(عميراوي أحميده وآخرون، 2009: 68).

نعتقد أن المبشرين كانوا ضمن الوافدين عبر هذه القوافل إلى المنطقة. ولا بد من أن نشير إلى أن المكتب العربي لعب دورا هاما منذ تأسيسه في بناء جميع المرافق الحضارية بالمدينة، من بينها الكنيسة. وكان هذا المكتب يشرف على كل ما يتعلق بسكان المنطقة والمستوطنين (فاطمة حباش، 2014: 246، 247، 256، 258)، ومن ذلك نقل وحماية القساوسة الوافدين على المنطقة، حيث نكتشف من إحدى الدراسات، التي ورد فيها رواية تشير إلى دخول رجال الدين المبشرين إلى مدينة جيري فيل (البيض) وبلدة أولاد سيدي الشيخ، ووصفت أحوالهم مع السكان (عبد القادر خليفي، 2004: 142، 143).

الأمر المثير للاهتمام، فيما يتعلق بمسألة التنصير في المنطقة، أنه لا يزال السكان إلى يومنا هذا يتذكرون الكنائس والأديرة، التي هدمت وتم محو أثرها بعد الاستقلال، وكانت شاهدا على التواجد المسيحي للمستوطنين ومحاولة التنصير وتغيير هوية المنطقة. وقد أنشئت الكنائس والأديرة في مدينة جيري فيل (البيض) ومعظم البلدات الواقعة بالمنطقة. ومن ذلك الكنيسة الموجودة ببلدة الأبيض سيدي الشيخ، التي بقيت شاهدا على محاولات التنصير خلال الحقبة الاستعمارية، وتعتبر هذه البلدة من أبرز البلدات بالمنطقة، التي اهتمت بها الحركة التنصيرية. يرجح أن السبب في ذلك، يرجع إلى المكانة السياسية والاجتماعية والدينية، التي حظي بها أولاد سيدي الشيخ بين قبائل

المنطقة، فكانت هدفا للحملات العسكرية والتبشيرية على حد سواء. تجدر الإشارة إلى أن إحدى الدراسات، سلطت الضوء على نشاط المبشرين والرهبان ببلدة الأبيض سيدي الشيخ، حيث قلدوا السكان من حيث اللباس ونمط المعيشة، كما تقربوا من الزاوية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تحدثوا باللغة العربية الدارجة، وبعضهم مارس الزراعة والرعي واختلط مع السكان (عبد القادر خليفي، 2004: 142، 143).

5- السجون والمحتشدات:

لم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بالقتل والإبادة الجماعية، والتهجير القسري، ومصادرة الأرض والممتلكات، وتشريد الجزائريين وطردهم من بلدهم، وتوطين المهاجرين الأوربيين، بل لجأت إلى أساليب ووسائل أكثر قمعا، حيث عمدت لاغتصاب حرية الجزائريين، ولم تلتزم الإدارة الفرنسية بأدنى معايير الروح الإنسانية، وذلك من خلال إنشاء المعتقلات والسجون والمحتشدات وملئها بالجزائريين، وتسليط عليهم شتى أنواع العذاب. ونحاول في هذه الدراسة، تسليط الضوء على جانب من جوانب السياسة القمعية، المتمثلة في السجون والمحتشدات بمدينة جيري فيل (البيض) والمنطقة برمتها.

الجدير بالذكر، أن الإدارة الاستعمارية أقدمت على إنشاء السجون منذ بداية احتلالها للجزائر، إلا أن هذه المؤسسات القمعية العقابية شهدت تطورا خلال الحقبة الاستعمارية، وبالأخص ابتداءً من سنة 1947، حين صدر القرار الذي نص على إلحاق السجون بوزارة العدل بباريس. تجدر الإشارة إلى المرسوم الذي صدر بتاريخ 17 مارس 1956، الذي نص على إنشاء مراكز خاصة بالحبس إلى جانب السجون الرسمية (عبد القادر فكاير، 2018: 418).

وقد استخدم المستعمر الفرنسي المعتقلات، حيث أن وظيفتها اقتصرت على حبس أفراد أو جماعات لمدة معينة، بسبب وقوع الفوضى أو الاضطرابات أو محاولة تحصيل معلومات، ويتم إطلاق سراحهم دون محاكمة، وذلك حسب قانون حالة الطوارئ الصادر بتاريخ 30 أبريل 1955 (عبد القادر فكاير، 2018: 420). الجدير بالاهتمام، ما ورد في إحدى شهادات مجاهدي المنطقة، حيث نكتشف أن المعتقل كان بمثابة حبس ينقل إليه الثوار أو أفراد من السكان، الذين يتم نقلهم من السجن إلى المحاكمة، أو بعد إصدار الحكم يتم حبسهم في المعتقل تمهيدا لنقلهم إلى السجن (أحمد قادري، 1018: 156).

لم تسعفنا المصادر بمعلومات وافية عن المعتقلات والسجون بالمنطقة، إلا أننا يمكن الاستعانة بما توفر من أخبار لتشكيل تصور عن وضع السجون خلال الحقبة الاستعمارية. إذ أن شح المعلومات صار عائقا أمام معرفة هياكل السجن وحالته ووضع السجناء، إلا أننا نعتقد أن احتلال المنطقة وإقامة المكتب العربي ومعسكر الجيش رافقه إنشاء معتقل وسجن، لما شهدته المنطقة من ثورات مستمرة، وخوفا من السكان على أمن المستوطنين، والقضاء على أي محاولة لخلق الاضطرابات ورفض الوجود الفرنسي، سعت الإدارة الاستعمارية إلى حفظ مصالحها بشتى الوسائل بما فيها القمعية كالاعتقال والسجن والتعذيب. وقد أشارت إحدى الروايات إلى إقدام المحتل الفرنسي على إنشاء سجن ملحق بالثكنة العسكرية بمدينة جيري فيل (البيض)، يسجن فيه الثوار، وما تراه الإدارة الفرنسية مخالفا للقوانين الاستعمارية(خلف الجيلالي، 1988: 26).

لا يبدو ذلك غريبا عن الاحتلال الفرنسي، وبالأخص حين نعلم أن تقييد حرية الجزائريين بوضعهم في السجون دون تمييز، قد شُرِّع على يدي منظري السياسة الاستعمارية ونواب البرلمان الفرنسي. وقد اتضح ذلك من خلال توصيات دو طوكفيل المقدمة للبرلمان الفرنسي وممثلي الحكومة، التي تبيح لضباط وجنود الاحتلال أسر واعتقال الرجال والنساء والأطفال حتى وإن لم يكونوا يحملون السلاح (ألكسي دو طوكفيل، 2008: 48). تجدر الإشارة إلى إقدام الإدارة الفرنسية على إضعاف المحاكم الإسلامية ثم تفكيكها والقضاء عليها، واتضح ذلك من خلال المرسوم الصادر بتاريخ 2 فيفري 1841، ثم قرار 20 أوت 1848، حيث صارت تحت إشراف وزارة الحرب، ثم استرجع القضاء الإسلامي صلاحياته بموجب القانون الصادر في أكتوبر 1854، إلا أنه فقد صلاحياته من جديد بسبب قانون 31 ديسمبر 1859، وصار بإمكان السكان التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، وكذلك المحاكم الشرعية، إلا أن في حال هذه الأخيرة، لا بد الحصول على إذن من المحكمة الفرنسية (قشاشني علي، 2022: 66، 67).

يرجح أن سكان المنطقة، كانوا يتقاضون أمام القاضي الملحق بالمكتب العربي وكذلك الفقهاء. وقد أفادت إحدى الروايات أن الاحتلال الفرنسي أقر بمنصب القاضي الفقيه المسلم بمدينة جيري فيل (البيض)، وخير مثال على ذلك، إقدام الإدارة الاستعمارية على تعيين أبي مرزاق ابن دحمان من أولاد سيدي الشيخ قاضيا على سكان المدينة من العرب، ونكتشف من الرواية وجود مكتب به قاضي في كل بلدة أو قبيلة وذلك خلال سنة 1939م (الحاج الجيلالي العطافي، 2006: 90).

لا بد من أن نشير إلى أن الاستعمار الفرنسي، كان ينقل المعتقلين والسجناء للمحاكمة إلى محكمة سعيدة، وأحيانا يقدمون إلى محكمتي وهران ومعسكر، ويرجح إقدام المحتل الفرنسي على إنشاء المعتقلات في جميع البلدات الواقعة بالمنطقة. وحسب إحدى الروايات، نعتقد أن المعتقل الواقع ببلدة بوقطب، لم ينحصر دوره على حبس المشتبه بهم، بل كان محطة ينقل إليه السجناء بعد إخراجهم من سجن مدينة جيري فيل (البيض) إلى السجن الواقع بالمشرية أو إلى المحاكمة، كما كان يحبس فيه سكان البلدة المذكورة قبل نقلهم إلى المحاكمة. وقد أفادت هذه الرواية بأن سجن مدينة جيري فيل، كان يضم أكثر من 22 زنزانة، منها زنزانات انفرادية يقبع فيها السجين أحيانا لأكثر من شهرين، ويسهر على إدارة السجن وحراسته جنود يترأسهم عريف، وهم جميعا من أهل المنطقة والمناطق المجاورة، بالإضافة إلى الفرنسيين، ووجود مستشفى لعلاج السجناء بالأخص المصابين في المعارك، وفي الغالب كانت الغاية من ذلك الإبقاء على حياتهم للحصول على معلومات حول تنظيم جبهة التحرير والكتائب الثورية. يبدو من خلال الرواية أن هناك مترجمين جزائريين لدى الدرك الفرنسي ومديرية السجن (أحمد قادري، 2018: 155، 156). تجدر الإشارة إلى أن السجون الاستعمارية تميزت بأسوارها العالية، حيث يعلوها أسلاك شائكة، والأسوار مبنية بالخرسانة المسلحة، والأبواب سميكة مصنوعة من الحديد (عبد القادر فكاير، 2018: 419).

وفيما يخص أساليب ووسائل التعذيب، فقد تفنن المستعمر الفرنسي في استخدامها، وممارسة التعذيب بكل وحشية. الجدير بالذكر، أن التعذيب الجسدي والنفسي، كان وفق سياسة رسمية

انتهجها جنرالات وضباط الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلال الجزائر، حيث اعترف الكثير منهم بارتكاب جرائم القتل والتعذيب، أمثال: الجنرال بيجار، والجنرال ماسو، والجنرال بول أوساريس. أما الجنرال دولابورديير (*Doulapoardier*) يعد حالة استثنائية، حين عارض سياسة القتل والتعذيب، واعتبرها جرائم ضد الإنسانية، وبسبب موقفه هذا عُزل من الجيش الفرنسي، ولم يقتصر الأمر على شهادات الجنرالات الفرنسيين، بل امتد ليطال السياسيين، حيث اعترف بهذه الجرائم ليونيل جوسبان (*Lionel Jospin*) الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية ما بين سنتي(1997-2002) (سعدي بزيان، 2005: 85، 86، 95، 104).

بالإمكان القول، أن إلى جانب التعذيب النفسي، تعرض السجناء للتعذيب بالكهرباء، والضرب، وحرمانهم من النوم، وشرب الماء وأكل الطعام. وقد تعرض النساء للاغتصاب والتعذيب بالكهرباء، حيث يتم إيصال الكهرباء بثدي السجينات. وقد توجه العديد من الباحثين الفرنسيين والغربيين إلى فضح جرائم التعذيب، التي مارسها الجيش الفرنسي خاصة خلال الثورة التحريرية المباركة (سعدي بزيان، 2005: 17، 71-86). يبدو أن التعذيب لم يقتصر على السجناء، بل شمل المعتقلين أيضا، حيث كان يتعرض هؤلاء للإهانة والتعذيب الجسدي والنفسي في مراكز الشرطة قبل نقلهم إلى المحاكم(عبد القادر فكاير، 2018: 419). وقد تعرض السجناء في المنطقة إلى ما ذكرناه من أنواع التعذيب النفسي والجسدي، بل نكتشف من إحدى الروايات جرأة الخونة في سب وشتم وإهانة السجناء والمعتقلين، حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى البول على رؤوس المعتقلين(أحمد قادري، 2018: 156).

فيما يخص المحتشدات، قد ادعت الإدارة الاستعمارية أنها تحشد السكان في مكان واحد لحمايتهم من عبث الثوار، وإحلال الأمن والاستقرار، وضمان الأمن الاجتماعي والمعيشي للسكان. يبدو أن هذه الادعاءات الزائفة سرعان ما انكشفت، واتضحت الأهداف الحقيقية، حيث كان الهدف عزل الثورة التحريرية المباركة عن الشعب الجزائري. وقد اعتمدت فرنسا الاستعمارية سياسة المحتشدات منذ سنة 1955، لكنها بقت حصرا على بعض المناطق، إلا أنها اتخذت سياسة رسمية شاملة، تم تعميمها على جميع المناطق عبر أقاليم الجزائر، وذلك ابتداءً من سنة 1959 (نور الدين مقدر، 2020: 14، 15).

أما في المنطقة، قد تحولت البلدات إلى محتشدات ضمت سكانها والقبائل المجاورة لها. تجدر الإشارة إلى أن سكان مدينة جيري فيل (البيض) والدواوير المجاورة لها، تم جمعهم في محتشد بالمكان المسمى دار لحجر لحمر، حيث ضم كل من عرش ڤراريج، وأولاد عمران، وأولاد سيدي علي بن يحي، وأولاد عيسى. كان ذلك بهدف عزل الثورة عن حاضنتها الاجتماعية بالمنطقة، وكذلك على إثر خروجهم في مظاهرات بتاريخ 26 سبتمبر 1958، رافضين التصويت على الدستور الفرنسي المقرر يوم 28 سبتمبر من نفس السنة، ويؤكدون على مبدأ أن الجزائر جزائرية (خلف الجيلالي، 1988: 23).

خاتمة:

في ختام دراسة موضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية بالمنطقة، نطرح العديد من النتائج والمخرجات، وهي على النحو الآتي:

- ✓ المنطقة كان لها أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة للمحتل الفرنسي، منها انطلقت الرحلات لاستكشاف مناطق الصحراء واحتلالها، بالأخص مناطق الجنوب الغربي.
- ✓ سقوط المنطقة في يدي الاستعمار الفرنسي، مكنه من السيطرة على طرق ومسالك التجارة العابرة من الشمال إلى الجنوب الوهراني.
- ✓ نجاح الإدارة الفرنسية في إنشاء مستوطنة بالمنطقة، التي أطلق عليها اسم جيري فيل.
- ✓ ضعف وتيرة الهجرة الأوربية إلى المنطقة مقارنة بمناطق التل، يكشف حقيقة فشل سياسة الاستيطان الأوربي، التي أراد لها الاستعمار أن تجعل المنطقة فرنسية، مما دفعه في المقابل إلى تشجيع الاستيطان الأهلي خدمة لمصالحه ومصالح المعمرين.
- ✓ استمرار مقاومة قبائل المنطقة أعاق مشاريع الإدارة الاستعمارية لفترة من الزمن.
- ✓ استنزاف ثروات المنطقة، التي مثلت أحد أهم الموارد الاقتصادية للدولة الفرنسية بالجزائر خاصة الحلفاء.
- ✓ الكنائس والأديرة التي هدمت بعد الاستقلال، وبعضها تم إخلاؤه أو تلك الموجودة بالأبيض سيدي الشيخ إلى اليوم، تعد شاهدا على حقبة استعمارية، وسياسة فاشلة في تنصير المنطقة وتحويلها إلى مستوطنات فرنسية.
- ✓ فشل مساعي الاحتلال الفرنسي في محو الهوية العربية والإسلامية، وفرنسة معالم المنطقة.

- ✓ فشل السياسة القمعية في القضاء على المقاومة الشعبية والثورة التحريرية المباركة بالمنطقة.

وفي الأخير نقول، قد أثبتت الوقائع التاريخية أن الفُرقة أدت إلى الاحتلال وإطالة عمر الاستعمار، والوحدة أفنت وجوده وحققت الاستقلال. من هذا المنطلق، لا بد من أن نحقق الوحدة بين سكان المنطقة وقبائلها والجزائر عموما، لنقف سدا منيعا أمام جميع المخططات الغربية، وما يحاك في مخابر الدول الأجنبية من مؤامرات ترمي إلى تفكيك المجتمع وتقسيم الجزائر.

التعليقات:

1- تعريف المنطقة وقبائلها: اشتهرت بكثرة قبائلها وقراها، التي ورد ذكرها في كتب الرحلة، ومؤلفات المستشرقين، وتقارير ضباط الاحتلال، وتقارير الصحافة الفرنسية. وقد شكلت أحد أهم مسالك قوافل الحجيج، حيث أنها بمجرد أن تتجاوز جبل عنتر، تتنقل عبر بلدات وقرى المنطقة كارباوات وبوسمغون والكراكدة والغاسول والأبيض سيدي الشيخ، وبعد ذلك يشدُّون الرحال إلى منطقة الأغواط وورقلة (العياشي، 2006: 548، 551).

وقد قدم الرحالة وصفا دقيقا للمنطقة وقراها، وطبائع سكانها، ومن هؤلاء الرحالة ابن ناصر الدرعي (ت هـ/ م)، الذي ذكر عدة قرى آهلة بالسكان، اتسم سكانها بالكرم والجود وحسن الضيافة كأبي سمغون، وارباوات، والكراكدة، والغاسول (ابن ناصر الدرعي، 2011: 128، 129). تجدر الإشارة هنا إلى أن الرحالة أتوا على ذكر بلدات وقرى المنطقة، التي كانت على الطريق التي يسلكها الحجاج. وحسب مؤلفات المستشرقين، منهم إيجان دوماس (*Eugene Daumas*)، فقد ضمت العديد من القرى في الفترة الحديثة والمعاصرة، والتي شهدت الاحتلال الفرنسي، وهي على النحو الآتي: ستيتن، وبوعلام، وبريزينة، والغاسول، والشلالة الظهرانية والقبلية، وبوسمغون، وارباوات، والمشرية (الصغيرة). أما سكان المنطقة، نذكر منهم قبائل أولاد سيدي الشيخ، وأولاد الحاج الدين، وكذلك قبائل اغواط

كسال، الذين يتكونون من أربعة أعراش. الأول: أولاد مومن، وشيخهم عبد الله ابن قوراري. الثاني: الرزيقات، شيخهم ابن خالد ولد الدين. الثالث: أولاد عمران، شيخهم بن تونة. الرابع: أولاد عيسى (Eugene Daumas, 1845: 211, 222)، كما أشارت بعض المصادر والدراسات إلى باقي القبائل، كقبائل دراڤة، وعكرمة، وأولاد عبد الكريم (محمد بن الطيب، 2013: 266، 267)

قائمة المصادر والمراجع:

1- ألكسي دو طوكفيل، (2008). **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال** والاستيطان. ترجمة إبراهيم صحراوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2- بزيان سعدي، (2005). **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس**. الجزائر: دار هومة.

3- بقطاش خديجة، (دون تاريخ). **الحركة التبشيرية الفرنسية بالجزائر 1830-1871**. الجزائر: دار دحلب.

4- بلعيدي فايزة وبوتدرة خيرة، (2019). **ثورة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الوهراني 1864-1881**. مذكرة مكملة غير منشورة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

5- بلغيث محمد الأمين، (2007). **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط2. بيروت: دار ابن كثير.

6- البوشيخي محمد بن الطيب، (2013). **أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة التصوف والجهاد والسياسة**، ط3. وجدة: مطبعة أطلال.

7- حباش فاطمة، (2014). **المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري(1844-1874) تيارت-سعيدة-جيريفيل**. رسالة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر.

8- حوثية محمد صالح، (2007). **توات والأزواد خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي)**، ج2. الجزائر: دار الكتاب العربي.

9- خلف الجيلالي، (1988). «من معارك ثورة التحرير بالمنطقة». مجلة كسال، محافظة حزب جبهة التحرير الوطني بالبيض، العدد 03، ص ص 20-28.

10- خليفي عبد القادر، (2004). «سياسة التنصير في الجزائر». **مجلة المصادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة عام 1954، المجلد 6، العدد 1، ص ص 129-149.

11- بن داهة عدة، (2015). «عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق». **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، جامعة معسكر، العددان 5و6، ص ص 187-201.

12- الدرعي ابن ناصر، (2011). **الرحلة الناصرية**. ط1، أبو ظبي: دار السويدي.

13- رفاف شهرزاد وسياب خيرة، (2020). «التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873». **مجلة الإحياء**، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 20، العدد 26، ص ص 745-774.

14- سعيدوني نصر الدين، (2013). **الهوية والانتماء الحضاري**. الجزائر: دار البصائر الجديدة.

15- الشقراني الراشدي أحمد بن عبد الرحمن، (2013). **القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط**. تحقيق نصر الدين سعيدوني، ط2، الجزائر: دار البصائر.

16- العسلي بسام، (1982). **الماريشال بيجو (1784-1849)**. ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

17- العطافي الحاج الجيلالي، (2006). **المرآة الجلية فيما تفرق من أولاد يحي بن صفية وفي التعريف بمشاهير العلماء ورجال المعاهد الصوفية**. ط2، تلمسان: دار ابن خلدون.

18- عميراوي احميدة وآخرون، (2009). **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**. عين مليلة: دار الهدى.

19- العياشي عبد الله، (2006). **الرحلة العياشية**. ط1، أبو ظبي: دار السويدي.

20- فكاير عبد القادر، (2018). «الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية». **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، جامعة معسكر، المجلد 9، العدد 01، ص ص 415-438.

21- قشاشني علي، (2022). «مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية - أضواء على أساليب التفكيك والتصفية -». **مجلة الونشريس للدراسات التاريخية**، جامعة خميس مليانة، المجلد 01، العدد 02، ص ص 63-78.

22- ناصري محمد، (1987). «تعريف وجيز بالولاية». **مجلة كسال**، محافظة حزب جبهة التحرير الوطني بالبيض، العدد 01، ص ص 5-7

23- الورتلاني الفضيل، (2009). **الجزائر الثائرة**. عين مليلة: دار الهدى.

24- ابن يحي فاطمة الزهراء وبوبكر فايزة، (2020). **الرحلات الاستكشافية الفرنسية ودورها في احتلال الصحراء الجزائرية خلال القرن 19م "رحلة جيرهارد رولفس نموذجا"**. مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ مغرب عربي معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

25-Eugene Daumas. (1845). ***Le Sahara Algérien, Etudes Geographies, Statistique et Historique sur la Région au sud des Etablissements Francais***. Paris: Langlois et Leclercq.

26-Eug. Liébert. (1881). "*Les Troubles d'Algérie*". ***Journal Quotidien Politique et littéraire***. Paris. N°3414. 8 juin 1881.

27-Louis Henrique. (1881). "*Agitation en Algérie*". ***Journal Quotidien Politique et littéraire***. Paris. N°3415. 5 mai 1881.

28-Victor Colonieu. (1863)."*Voyage dans le Sahara algérie de Géryville a Ouargla*". ***Journal des deux Mondes***. Paris. Vol 8. 1863.